أثر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بصناعة التمور بواحة سيوة وأثارها على تحسين نسبة البطالة والدخل القومى

د. سناء محمد عبد الغنى
قسم الاقتصاد بالمعهد العالى للدراسات المتطورة_

المستخلص

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اهم وسائل زيادة الدخل وتقليل البطالة ولذلك اهتمت الدولة بزراعة النخيل المثمرة التى تؤدى الى زيادة الانتاجية واكتفاء السوق المحلى وتصدير الفائض.

تبرز أهمية هذه المشاريع (الصغيرة والمتوسطة) في زيادة الطاقة الإنتاجية والمساهمة في معالجتي الفقر والبطالة لذلك اهتمت الدولة بهذه المشاريع إهتماماً واضحاً، وقدمت لها العون والمساعدة عن طريق القروض المُيسرة.

تعتبر زراعة النخيل وإنتاج التمور من أهم المنتجات الزراعية فس الصحراء لأنها تنتشر علي مساحة تزيد علي نصف المساحة الزراعية الممكن إسغلالها في الصحراء كما أن أشجار النخيل وبستانها لعبت في الماضي دوراً هاماً وأساسياً في وجود الواحات التي تبرز اهميتها الفائقة لزراعة النخيل في جميع المناطق الصالحة للزراعة حيث تتوافر المياه الجوفية.

ويهدف البحث إلي دراسة دعم المشروعات الصغيرة لتحسين نسبة البطالة والدخل القومي، استخدمت الباحثه المنهج الأستقرائي النظري والتحليل الرياضي حيث قامت بدراسة العلاقات مابين المساحات المنزرعة_والأنتاجية وعلاقته بالبطالة والدخل القومي وذلك بعد الرجوع إلي مصادر وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وجهاز التعبئه والأحصاء خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨).

وقد أظهرت النتائج ما يلي:

ثبات إنتاجية الفدان والنخلة في أول عامين (٢٠٠٤-٢٠١٨) ثم بدأت في التناقص حتي (٢٠٠٧) وحدث بعد ذلك ثبات نسبي حتي (٢٠١٤) وذلك بسبب تداعيات احداث يناير (٢٠١١) وما يتبعها من قله رأس المال المستثمر، ومن (٢٠١٥-٢٠١٨) حدثت طفرة هائلة في إنتاجية الفدان وإنتاجية النخلة-ونتج عن ذلك انخفاض معدلات البطالة عما كانت عليه

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

في (٢٠٠٤) حيث بلغت (١٠،٣) واستمرت في التذبذب حتي وصلت إلي أقل نسبة سنه (٢٠١٨) حيث بلغت (٩،٩) .

أهم التوصيات:

- العمل علي تشجيع وتحديث عمليات تصنيع وتعبئه التمور،والأهتمام بدراسة كيفيه التخلص من الافات والحشرات والامراض التي تصيب النخيل والبحث علي أفضل الطرق لعلاجها فنياً وإقتصادياً
- تطوير وتطهير شبكات الري والصرف

مقدمة

يتفق الأقتصاديون علي أن السياسات الأقتصادية التي يسعي إليها أي مجتمع نام تهدف إلي تحقيق مجموعة من أهداف رئيسية يتصدر أولها تحقيق معدلات نمو مرتفعه ورفع الناتج المحلي الأجمالي.وكذلك تحيقيق التوظف الأمثل لموارد المجتمع وخاصة الموارد البشرية ، وكذلك المحافظة علي استقرار الأسعار فضلاً عن تحقيق التوازن في التعاملات مع الأقتصاديات الخارجية ، ورفع مستوي المعشية .

ويرجع الاهتمام بالمنشات الصغيرة إلي البعد المتوقع منها في التنمية الأقتصادية والأجتماعية والتي قامت به ولا تزال تقوم به في الدول المتقدمة ودول جنوب شرق آسيا، حيث تمثل الأهمية الأقتصادية للمنشآت الصغيرة في المساهمة في استيعاب العمالة وتقليل حجم مشكلة البطالة ، وتحقيق التنمية الصناعية المتكاملة

كما تساهم في تخفيف حدة العجز في الميزان التجاري ، كما تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية الأقتصادية ، حيث تتمثل الأهمية الاجتماعية للمنشآت الصغيرة في تنمية القدرات الذاتية للحرفين ، ورفع نسبة مشاركة الإناث في النشاط الأقتصادي ، ومقاومة الآثار السلبية لظاهرة البطالة ، وتدعيم فكر الأعتماد علي الذات في تنمية الأقتصاد القومي ، هذا بالإضافة إلي تغيير فكر شباب الخرجين من العمل في الوظائف سواء الحكومية أو غيرها إلي العمل الحر الإستثماري.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

لقد زاد الأهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة من منتصف القرن العشرين في العديد من الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء ، وقد انعكس هذا الأهتمام في وضع البرامج الحكومية والمصرفية لتنمية وتمويل هذا القطاع حتي أصبح الاهتمام به في كثير من دول العالم يمثل سياسة قومية ثابتة ويحتل أولوية استراتيجيه حكومية ومجتمعية ، وقد اتخذ هذا الأهتمام أشكالاً متنوعة تتباين وفقاً لدرجة التقدم الأقتصادي والتقني التي وصل إليها اقتصاد كل دولة من ناحية ودرجة الأهتمام التي توليها خطط الدول ومؤسساتها من ناحيه أخري ، إلا أن الأمر المؤكد أن الكثير من دول العالم ومنظماته قد وضعت برنامجاً محدداً لتشجيع إقامة هذه المشروعات وتنمية وتطوير القائم منها وإزالة المعوقات التي تواجهها ، وذلك لتحقيق دورها وأهدافها في النظام الأقتصادي .(وليد صلاح الدين : ٢٠١٢ص١)

ولذلك أطلقت الضوء علي أحدي المشروعات المهمة التي من خلالها يمكننا تحسين الوضع الأقتصادي بالدولة حيث تعتبر ،زراعة النخيل وانتاج التمور من اهم المنتجات الزراعية في الصحراء لانها تنتشر علي مساحة تزيد على نصف المساحة الزراعية الممكن استغلالها في الصحراء كما ان اشجار النخيل وبساتينها لعبت في الماضي دورا هاما واساسيا في وجود الواحات التي تبرز اهميتها الفائقة لزراعة النخيل في جميع المناطق الصالحة للزراعة حيث تتوافر المياه الجوفية .

إلا ان انتشار الاميه في مناطق النخيل والفقر والفرق في المستويات المعيشية والخدمية والحضارية في المدن عنها في الواحات ادي الي هجره واسعة من القوة العاملة في قطاع النخيل وانتاج التمور مما ادي الي تدهور واحات النخيل.

تدهورت هذه الثروة بصفة مستمرة الي حد انه يمكن اعتبارها اهمال واضح، زاد علي ذلك المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها سكان الواحات، ولذلك يجب تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطه لانها تعتبر من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

تعتبر هذه المشاريع منطلقا اساسيا لزيادة الطاقة الأنتاجية، والمساهمة في معالجة مشكلتى الفقر والبطالة، ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع أهتماما متزايدا، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقا للإمكانيات المتاحة (مصطفى يوسف أبو زيد)

أصبحت معظم الدول النامية تشجع اقامة الصناعات الصغيره والمتوسطة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، حيث ان لديها القدرة الاستيعابية للايدى العاملة، كما أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الادارية والفنية والانتاجية والتسويقية، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتى، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

حيث يمكننا ايضاح أهم الجوانب بالنسبة للمشروعات الصغيرة كالآتى:

١- المشروعات الصغيرة تحافظ على رأس المال، لأنها تبدأ بتكلفة رأسمالية منخفضة، معتمدة على مواردها الخاصة، حيث توجه مواردها لجذب الايدى العاملة مقارنة بالمشروعات الكبيرة، التى تعتمد علي الآلآت وبالتالى ترتفع كثيرا تكلفة أقامتها.

٢- تعتبر هذه المشروعات الصغيرة قاعدة للتدريب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

٣- توسيع استخدام التقنيات الحديثة، وتكوين الكوادر الإدارية.

سوف يتناول البحث دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال زراعة وإنتاج التمور بالتطبيق على واحة سيوة خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٨ .

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

مشكلة البحث

تعانى مصر من مشكلة البطالة وانخفاض فرص العمل بين الشباب، فكان عليها الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة الدخل، لذلك لجأت الدولة الى الاهتمام بزراعة النخيل التي تعتبر ثروة مهملة وبالنظر الى واحة سيوة الرملية الممتلئة بثمار النخيل وأنواع متعددة من البلح منها الحيانى، الزغلول، السمانى والأمهات، بالإضافة الى عدم وجود خبرات وكفاءات مدربة على الزراعة والحصاد وترتيب الاشكال الهندسية للنخيل لسهولة الحصاد، وكذلك عدم الخبرة التسويقية والتعبئة والتغليف للتمور، قلة وسائل النقل بين الواحة والحضر. كل هذه الاسباب ادت الى مشكلات للمزارعين.(نها مسعود قرحي،ص٤٧،٢٠١٢).

الهدف من البحث

١- توضيح دور المشروعات الصغيرة فى صناعة التمور وعلاقته بتقليل نسب البطالة.
٢- البحث في قدرة المشروعات الصغيرة في قطاع التمور على المساهمه فى زيادة دخل المزارعين، والدخل القومي

منهجية البحث

سوف يتبع البحث المنهج الوصفى الاستقرائى النظرى من خلال بحث كل ما كتب فى هذا المجال والوصول الى النتائج والتوصيات، مع الاستعانه بالإحصائيات الوصفيه والأرقام من الجهاز المركزي للإحصاء – ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – وسيتم تحليل تلك الأحصاءات واستنتاج إنتاجية الفدان وانتاجيه النخلة رياضياً من خلال تلك الأحصائيات وكذلك معرفة معدلات البطالة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

فروض البحث

١- وجود علاقه ايجابيه بين زيادة المشروعات الصغيرة وتقليل البطالة.

٢- وجود علاقه ايجابيه بين انتشار المشروعات الصغيرة وزياده دخل المزارعين.

المحتويات: تحتوى الورقة البحثية على جزئين:

أولاً: الجزء النظرى :خلفية عامة.

ثانياً: الجزء التطبيقي.

الدراسات السابقة

1-Entrepreneurship and Small –Medium Business in The socio – Economic Development of Saudi Arabia (Nanda Gopal Roleof, 2004).

بحثت الدراسة في الجوانب التي من شأنها دعم ورعاية الرياديين لاقامة المشاريع الصغيرة.

النتائج: استنتجت الدراسة ان اهم العوامل التي تمثل عقبة رئيسية أمام نمو وتطور المنشأت الصغيرة بالمملكة العربية السعودية تتمثل في التالى:

١-ضعف تأصل ثقافة العمل الحر لدى الشباب السعودى.

٢-قصور النظرة للعمل وحصرها في الرغيبة بالعمل الحكومى.

٣-النظر للريادة بانها تقتصر على الشركات العائلية والمجموعات الكبيرة.

٤-اعتبار الريادة مقتصرة على الشركات القائمة فقط

٥-النقص في السياسات المرتبطة بالمنشأت الصغيرة.

٦-عدم كفاية المعلومات المتاحة عن الأسواق والمنتجات وتطبيقات التكنولوجيا في الصناعة.

وتوصى الدراسة بأهمية التعرف على مدى امتلاك الشباب السعودى لثقافة العمل الحر، وضرورة دراسة الأسباب الحقيقية التي تجعل البنوك والمؤسسات المالية غير راغبة في دعم الرياديين، وكذلك أهمية اعداد دليل ارشادى لما يجب غرسة لدى الشباب السعودى لدعم التوجه نحو العمل بالمنشأت الصغيرة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

٢-قام (الوادى وسمحان، ٢٠٠٦) بدراسة المشروعات الصغيرة ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن (الملتقى الدولي للمتطلبات تأهيل المنشأت الصغيرة والمتوسطة.

تهدف الدراسة الى القاء الضوء على مشكلة الاختلاف في تعريف ومفهوم المنشاءات الصغيرة والمتوسطة والدور التي تقوم به في طبيعة التحديات الذاتية التي تواجه المنشاءات الصغيرة وكذلك تشخيص التحديات التي تواجه هذه المنشاءات وتحليل باسباب والدوافع المؤدية الى كل نوع من التحديات التي تواجه هذه المشروعات

النتائج: توصلت الى أهمية التمييز بين المنشاءات الصغيرة النامية والمنشاءات الصغيرة المستقرة، كما اكدت على ان عدم الاتفاق على تعريف محدد للمنشاءات الصغيرة وتعدد التعريفات يعود الى تعدد وتنوع المعايير المستخدمة لتحديد هوية المشروع.

٣- أشارت (نها مسعود قرحي، ٢٠١٢)، في دراستها "المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتنمية مشاركة الشباب في القضايا البيئية والمجتمعية "إلي مشكلة المشاركة الاجتماعية والشباب، والقضايا البيئية والمجتمعية. وفى ضوء ذلك يمكن القول اذا كانت المشاركة الاجتماعية قد صارت حجر الزاوية في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة وان الشباب هم القوة الفاعلة في عملية المشاركة الاجتماعية تلك، فكيف يمكن تنمية هذه المشاركة؟

وفى أي قضايا بيئية ومجتمعية يمكن للشباب أن يشارك ؟

وكان الهدف من الدراسة

- التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في تفاعل الشباب مع القضايا البيئية والمجتمعية.
- الوقوف على المعوقات التي تضعف من مشاركة الشباب في القضايا البيئية والمجتمعية.

وأشارت النتائج إلي: ان العامل الاقتصادي من أهم العوامل المدعمة للانتماء للوطن كما أنه يجعل الشباب يشعر بالقوة التي تجعل لحياته معنى، يعرف ما يدور حوله ويحقق مكانته التي

يرجوها وآماله التي يصبوا اليها، والابقاء على المعايير والقيم السائدة في المجتمع، ويلاحظ انه لا توجد فروق كبيرة بين العينة الحضرية والعينة الريفية.

حيث يمكننا القول بأن العوامل الاقتصادية تتداخل مع عوامل أخرى ادارية وسياسية واجتماعية غير أنها ذات طابع اقتصادي فالمحسوبية والواسطة وفرص العمل والفساد الاقتصادي وغلاء الاسعار وعدم وجود السكن كلها عوامل متداخلة وتستحوذ على اهتمام الشباب.

٤- قام (وليد صلاح الدين، ٢٠١٢)، بدراسة "تعظيم دور الجهاز المصرفي المصري في دعم المشروعات الصغيرة ".

وتهدف الدراسة إلي الوقوف على الوضع الحالي والحقيقي لمشكلات المشروعات الصغيرة في مصر مع التركيز على محور التمويل.

واثبات أن قطاع المشروعات الصغيرة يحمل امكانيات نمو كبيرة لتأسيس المشروعات وفرص العمل.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي: تواجه المشروعات الصغيرة العديد من المشاكل التمويلية المصرفية.

أتضحت مواجهة المشروعات الصغيرة للعديد من المشاكل المالية المصرفية التي تسببت في احجام الجهاز المصرفي عن تمويل المشروعات الصغيرة والتي فحص أهمها كما يلى:

أ- ان أغلب هذه المشروعات لا تملك حسابات منتظمة وليس لديها أي ميزانيات معتمدة توضح مدى سلامة مراكزها المالية لعكس حجم وحقيقة نشاطهم.

ب- أن الكثير من هذه المشروعات تعجز عن تقديم الضمانات العينية التي تطلبها البنوك مقابل ما تقدمة لها البنوك من القروض.

ج- ترى البنوك أن درجة المخاطر في اقراض المشروعات الصغيرة هي أكبر مما عليه بالنسبة للمشروعات الكبيرة حيث أن معظم هذه المشروعات فردية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

٥- وقاما (ايمن أحمد عكرش، هدى احمد الديب، ٢٠١٢) بدراسة فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية بمحافظة الشرقية جامعة الزقازيق.

وتهدف الدراسة الى التعرف على أنواع المشروعات الصغيرة وتحديد ابعاد ومؤشرات فعالية تلك المشروعات وحصر المشكلات المتعلقة بدور صندوق الاجتماعى للتنمية في تنمية وتفعيل تلك المشروعات، من وجه نظر المقترضين أصحاب تلك المشروعات.

وتم التوصل إلي النتائج التالية:

١-تغير وضع اسر المقترضين بعد تنفيذ مشروعاتهم للأفضل.

٢-إعطاء مميزات نسبية للشباب عند التمويل في كافة إجراءات وضمانات القرض، تقليل نسبة الفائدة على قيمة القرض، إقامة الصندوق لدورات تدريبية على المشروعات، سرعة وسهولة الإجراءات المطلوبة للحصول على القرض، اهتمام الصندوق بالمشروعات الإنتاجية اكثر من التجارية، اهتمام الصندوق بتسويق المنتجات، تعويض الصندوق لاصحاب المشروعات الجادبين في حالة وجود كوارث.

٦- قاما (بطاش غانية، بن نعيمه سعيدة، ٢٠١٤) بدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية جامعة قاصدى مرياح بورقلة .

تهدف الدراسة الى معرفة ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد، مفهوم التنمية ومحدداتها

علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية الاقتصادية وكذلك الاهتمام الذى توليه الادبيات الاقتصادية والإدارية والمالية بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

- زيادة التصدير لضبط ميزان المدفوعات للدول وتوفير العملات الأجنبية ونظرا لارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فانه يلعب دورا هاما في عملية التصدير.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

- ان التنمية الاقتصادية موضوع واسع وهام نظرا للدور الذى تؤدية للتخلص من دائرة الفقر ورفع مستوى المعيشة والتحسن والتطور الاقتصادى والاجتماعى ولاسيما في ل الظروف الجديدة المتمثلة في النمو الديموجرافى.
- المشروعات الصغيرة تعتبر اداه للتنمية الاقتصادية في المشاريع الاستثمارية من ناحية تأهيل هذه المؤسسات الا أن نظرا لحداثة الموضوع الذى تؤديه فهو مازال موضع اهتمام الكثير سواء من ناحية توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة أو من ناحية زيادة الناتج المحلى الاجمالى والرفع من قيمة المضافة او كأداه لتشجيع الاستثمار وزيادة الثروة ومن ناحية تلبية متطلبات السكان من المواد الاستهلاكية وتحسين ظروف المعيشة والحافز والدعم الذى تقدمه هذه المؤسسات.

٧- **قام (عمر أحمد صبري محمد،٢٠١٥)، بدراسة "الضرائب على المشروعات الصغيرة وانعكاساتها على التنمية المستدامة"**. وتهدف الدراسة إلي عرض وتقديم الاطار الفكري المتكامل للنظام الضريبي تجاه المشروعات الصغيرة وايضاح الدور الذى يمكن أن يلعبه النظام الضريبي بأدواته المختلفة في التشجيع على إقامة المشروعات الصغيرة وتنمية وتطوير المتواجد منها باعتبارها أهم آليات التنمية المستدامة والتعرف على تجارب بعض الدول الاخرى في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة مع بيان المشاكل التطبيقية والعملية التي تواجه هذه المشروعات من جراء تلك المعاملة واستحداث الوسائل والادوات الضريبية لمواجهتها والتغلب عليها كما يؤدى الى تحقيق التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلي:

أولا: لا يوجد تعريف محدد للمشروع الصغير الا أن أي مفهوم لابد وأن يعتمد على عناصر اساسية لا يخرج عنها بالأتي: عدد العمالة- حجم رأس المال – التكنولوجيا – نوع النشاط – حجم المبيعات – هيكل الملكية – الطاقة المستعملة – القدرة على الانتشار.

ثانيا: تتعدد مفاهيم النظام الضريبي الا أن أي نظام ضريبي حتى يمكن تفعيلة وأداء دوره لابد وان يرتكز على ثلاث عناصر أساسية هي:

-تشريع ضريبي مناسب.
-ادارة ضريبية تتميز بالكفاءة.
-مجتمع ضريبي لديه وعى ضريبي.

٨- قام (هانى سعيد عبد الرحمن وآخرون، ٢٠١٦) بدراسة اقتصاديات التمور بواحة سيوة بمحافظة مطروح، قسم دراسات الاقتصادية مركز بحوث الصحراء معهد بحوث الاقتصاد الزراعى الإدارة الزراعية بأشمون

يهدف البحث الى دراسة اقتصاديات انتاج التمور في واحة سيوة بمحافظة مطروح من خلال دراسة الوضع الراهن بإنتاج ودراسة دوال الإنتاج،التعرف على الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمزارعين، ودراسة أهم المشكلات الإنتاجية والتسويقية التي تواجه منتجى ومسوقى التمور في الواحة .

وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية: إن الإنتاج في مصر احتل مرتبة عالية في انتاج التمور وقد انتشرت زراعة النخيل في معظم محافظات الجمهورية من أهمها محافظة الوادى الجديد وكذلك محافظة الشرقية حيث تطورت الطاقة الإنتاجية للتمور بمحافظة مطروح خلال فترة الدراسة وخاصة واحة سيوة حيث زادت المساحة المنزرعة للتمور تعزى الى التغيرات التي يعكسها العامل التكنولوجى متمثلا في عنصر الزمن حيث اخذت إنتاجية الفدان اتجاها عاما تصاعديا.

أولاً: الاطار النظري

تعريف المشروعات الصغيرة:

١- تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التى تعتمد فى أنتاجها على اليد العاملة مع الاستعانة ببعض الآلات البسيطة، حيث تشمل هذه المشروعات على الصناعات الحرفية والبيئية والمنزلية ويزيد عدد العمال فيها عن خمسين عاملا، وتعتبر هذه المشروعات الصغيرة مورد إضافي للدخل وتعرف هذه المشروعات بأنها مجموعة من

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الأنشطة المرتبطة ببعضها لبعض والتي يتم تخطيطها، وتمويلها، وتنفيذها وتحليلها لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية محددة. (ضياء حليم، ص٢٩، ٢٠١٥).

أهداف المشروعات الصغيرة: تحقق المشروعات الصغيرة العديد من الاهداف منها:

أ- الأهداف المادية

١- زيادة فرص العمل اليدوى وادخال مهارات أو أنشطة جديدة فى المجتمع المحلى.

٢- تساهم هذه المشروعات فى ايجاد دخول اضافية للأسرة لرفع مستواها الأتقتصادى واشباع احتياجاتها المختلفة.

٣- زيادة الانتاج القومى حيث تتدفق العملات الصعبة سواء عن طريق تصدير بعض الصناعت البيئية للخارج مثل المنتجات القطنية ومنتجات خان الخليلى والسجاد أو من خلال الاكتفاء الذاتى مثل تربية الدواجن والمواشى وانتاج اللجوم والبيض والحد من الاستيراد وتوفير العملة الصعبة .

ب- الأهداف الاجتماعية

١- تساهم هذه المشروعات فى تنمية الوعى لدى الافراد بأهمية العمل والاستثمار فى المجتمع، مما يساعد على تنمية الاحساس بالمسؤلية الاجتماعية والانتماء للمجتمع.

٢- تهتم هذه المشروعات برفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للاسره .وذلك من خلال استثمار قدراتها المختلفة في الانتاج مما يؤدى لزيادة الدخول واشباع الاحتياجات المختلفة.(نها مسعود، ص١٥،٢٠٠٢

ج- الأهداف الاقتصادية

١- توليد منتجات جديدة.

٢- زيادة في القيمة المضافة.

٣- زيادة فرص العمل.

٤- زيادة الصادرات.

٥- تحقيق الاكتفاء الذاتي.(ضياء حليم، ص١٧، ٢٠١٤).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

٣- أهم المشكلات والمعوقات التى تعوق المشروعات الصغيرة: تتعرض المشروعات الصغيرة للعديد من المشكلات والمعوقات التى تهدد استمرارها ونجاحها، على الرغم من التسويق الشديد سواء عن طريق برامج التوعية الصوتية والمرئية وذلك لانتشار أفكار التنمية لهذه المشروعات الصغيرة، والتى اثبتت كفاءة نسبية فى التشغيل والانتاجية فى عنصر العمل والادارة منتهية الى ربحية مناسبة، وبالرغم من اهتمام معظم الدول النامية ومن بينها مصر بالمشروعات الصغيرة وزيادة الاعتماد عليها، حيث أنها تلعب دورا مهما فى مجالات التنمية الاجتماعية والأقتصادية، الا انها تواجه كثير من المشكلات سواء التمويلية أو مشكلات مستلزمات الانتاج أو التسويق وسوف نعرض أهم هذه المشكلات. (ضياء حليم، ص٢٥، ٢٠١٤).

١- <u>المشكلات التسويقية للتمور:</u> تعتبر عملية تسويق التمور جزءا من مرحلتي التوزيع والتبادل للسلع المنتجة أي من مرحلة تداول للسلع واهميتها ترتبط بكونها الوسيط بين الانتاج والاستهلاك، وكلما كان هذا الوسيط فعالا وسليما أمكن تحقيق نمو متسارع في الانتاج من جهة والاستهلاك من جهة أخرى، والعكس صحيح ايضا.

لقد واجه تسويق التمور في واحة سيوة العديد من المشاكل أدت الى انخفاض الكفاءة التسويقية وبالتالي انخفاض دخل الفلاح، ويمكن عرض هذه المشكلات فيما يلى:

أ-سوء تقديم التمور، الشيء الذى يرجع الى سوء العمليات التقليدية لجنيها وتخزينها وتعبئتها.

ب-عدم مناسبة العبوات المستخدمة في تعبئة التمور وهذه العبوات لا تجلب المستهلك لشراء التمور.

ج-وجود عدد هائل من الاصناف الرطبة التي يصعب تسويقها وسرعة تعرضها للفساد.

د-انخفاض استهلاك الفرض من التمور، حيث تؤكل بحالتها ولا يوجد تنوع في طرق استهلاكها يسهم في زيادة الطلب عليه.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

هـ-افتقار المصانع الحالية للدراسات الميدانية حول الرغبة الحقيقية من مستهلك من حيث حجم ونوع العبوة المقفلة ومواسم استهلاكها والاصناف المرغوبة وحجم الطلب عليها سواء في السوق المحلى او الأجنبي. (مصطفى يوسف، ص٣٥، بدون سنة نشر) .

٢-المعوقات المتعلقة بالتشغيل والإنتاج والمزارعين:

أ-عدم ملائمة تقنيات الانتاج كضعف طرق الري ؛ وغياب استعمال الاسمدة والمبيدات الوقائية لأشجار النخيل ؛ فوضوية وعشوائية اشجار النخيل الناتجة عن غياب الاشكال الهندسية والكثافة المعلقنة لهذه الاشجار مما يصعب تقنين الممارسات الزراعية وهذا يشكل احدي العقبات الرئيسية لعملية الاستثمار الزراعي بهذه الواحات.

ب- نقص التكنولوجيا والمعلومات التسويقية:

نقص المعلومات عن احتياجات السوق واذواق المستهلكين والمواصفات المطلوب توافرها، كذلك انخفاض القدرة التنافسية لهذه المشروعات بسبب عدم القدرة على تحديث التكنولوجيا المستخدمة.

ج-انتشار الأمية في اوساط الفلاحين في الواحات ومناطق زراعه النخيل مما يصعب تفهمهم لاهمية الزراعه وتقبلهم ادخال التقنيات الزراعية الحديثة واستفادتهم من الخدمات الارشادية ، حيث يعتبر المستوي العام لمعيشة المزارعين في الواحات ومناطق زراعة النخيل في مستوي الكفاف.

د- غياب التقيم الأقتصادي الفعال للتمور المنتجة ، الذي يرجع الي غياب وحدات الصناعه التحويليه لهذا المنتج والي عزلة مناطق الانتاج والي تدني مستوي التسويق والتسعير ثم الي تدني اسعار التمورخلال الموسم والذى يرجع اساسا الي ضعف الكميات المعبئة والي سوء طرق تعبئتها.(بطاش غانية، ص١٥، ٢٠١٤).

٨- **الأثار البيئية لمشروع انتاج التمور:** ان هذا المشروع لا يحدث اى اثار بيئية تضر بالبيئة أو الافراد بداخله او ما حوله او تلوث الاراضى او الهواء او المياه ولكن توجد بعض الاضرار التى لا تذكر حيث ان هذا المشروع قد يؤدى الى تلوث مياه الصرف

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الصحى، فعند غسيل التمور ينتج عنها بعض الرواسب التى تؤدى فى المدى البعيد الى انسداد بسيط فى شبكه الصرف الصحى .(عمر احمد صبرى، ص ٣٦، ٢٠١٥)

ثانياً: الجزء التطبيقى

١- التعرف على استراتيجية تطوير قطاع التمور فى مصر:

نظمت منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) بالتعاون مع وزارتى الصناعة والتجارة تنفيذ خطة عمل لتطوير قطاع النخيل والتمور فى واحة سيوه تتضمن تدريب عدد من المدربين بكل تلك المناطق بدءا من المزرعة مرورا بالحصاد والتعبئة والتغليف والتسويق والتصدير. بهدف زيادة مستدامة لدخل مزارعى النخيل ومنتجى التمور وتجار ومصنعى ومصدرى التمور فى مصر مما سيعود بالنفع على الميزانية العامة للدولة والمستثمرين والمصنعين والتجار وبوجة خاص صغار المزارعين والفئات الاكثر احتياجا من البطالة وتشغيل العمالة لانها تعتبر صناعة كثيفة العمل.

تحتل مصر المركز الاول عالميا فى انتاج التمور حيث يصل انتاج مصر سنويا الى ١,٦ مليون طن وهو ما يمثل ١٨% من اجمالى الانتاج العالمى والذى يبلغ ٩ مليون طن . (الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، نشرة قطاع الزراعة ٢٠١٨.

٢- مبررات اختيار واحة سيوه كمنطقة للبحث:

١- اهتمام الدولة بتنميه الواحات المصرية ومنها واحه سيوه لما تتميز به من ثروات طبيعية .
٢- ندرة الدراسات الاقتصادية عن التمور فى واحه سيوه .
٣- تدخل واحه سيوه ضمن مناطق الاستصلاح والاستزراع الجديدة التى تهتم المراكز البحثية وخاصة مركز بحوث الصحراء .
٤- تتميز واحه سيوه باتساع المساحة المزروعة من التمور والبالغة نحو ٥,٦ الف فدان .

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

٣- تطور مساحة وانتاجية نخيل التمر في واحة سيوة:

قامت الباحثة بالرجوع الى وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى- والجهاز المركزى التعبئة والاحصاء للاتطلاع على الوثائق من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٨ .

جدول١: تطور المساحة واعداد النخيل والانتاج خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

حيث قامت الباحثة بتحليل الوثائق والرجوع إلي الأرقام لتحليل نسبة الفدان.

السنوات	واحه سيوه		
	المساحة بالالف فدان	نخيل مثمر بالمليون نخله	الانتاج بالالف طن
٢٠٠٤	٥,٠٠	.٢٥	٣١,٥٠
٢٠٠٥	٥,٠٠	.٢٦	٣١,٥٠
٢٠٠٦	٥,١٠	.٢٥	٢٤,٢٣
٢٠٠٧	٥,٠٠	.٢٥	٢٢,٥٠
٢٠٠٨	٥,٠٠	.٢٥	٢٣,٧٥
٢٠٠٩	٥,٤٠	.٢٥	٢٤,٣٠
٢٠١٠	٥,٤٠	.٢٦	٢٤,٣٠
٢٠١١	٥,٤٠	.٢٥	٢٤,٣٠
٢٠١٢	٥,٥٦	.٢٢	١٩,٤٦
٢٠١٣	٥,٦٠	.٢٣	٢١,٠٠
٢٠١٤	٥,٤٠	.٢٢	٢٠,١٥
٢٠١٥	٥,٤٠	.٢٥	٢١,٠٠
٢٠١٦	٥,٥٥	.٢٥	٢٣,٠٠
٢٠١٧	٥,٥٠	.٤٠	٤٠,٠٠
٢٠١٨	٥,٦٠	.٧٠	٨٤,٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من :(١- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاحصاءات الزراعية، اعداد مختلفة، ٢- محافظة مطروح، مركز ومدينة سيوه، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

يلاحظ من الجدول السابق ان كان هناك انخفاض حاد فى الانتاج بدأ فى ٢٠٠٦ وكانت ذروته فى ٢٠١٢ حيث بلغت الانتاجية ١٩,٤٦ الف طن فى حين انها كانت فى ٢٠٠٤ حوالى ٣١,٥ الف فدان وبدأ الانتاج في الازدياد تدريجيا حيث قفزت من ٢٣ الف طن فى ٢٠١٦ الى ٤٠ الف طن فى ٢٠١٧ ثم قفزت قفزه اخرى وصلت الى ٨٤ الف طن فى ٢٠١٨، كما يلاحظ ان المساحة المزروعة كانت ٥ الف فدان فى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وزادت الى ٥,١٠ الف فدان فى ٢٠٠٦ ثم انخفضت الى ٥ الف فدان فى ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ثم ارتفعت الى ٥,٤٠ الف فدان فى ٢٠٠٩ الى٢٠١١ ثم واصلت الارتفاع فى ٢٠١٢ ووصلت الى ٥,٥٦ الف فدان وارتفعت مرة اخرى فى ٢٠١٣ الى ٥,٦٠ الف فدان ثم انخفضت الى ٥,٤٠ الف فدان مرة اخرى فى ٢٠١٤ و٢٠١٥ ثم بدأت فى الارتفاع التدريجى ووصلت المساحة المزروعة الى ٥,٥٥ الف فدان فى ٢٠١٦ ثم انخفضت قليلا فى ٢٠١٧ الى ٥,٥٠ الف فدان ثم وصلت مرة اخرى الى اعلى معدلاتها ٥,٦٠ الف فدان فى ٢٠١٨ .

بخصوص اعداد النخيل المثمر فكانت مستقرة عند ٢٥. مليون نخلة فى الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١١ الا فى ٢٠٠٥ و٢٠١٠ كانت هناك زيادة طفيفة وصلت فيها الاعداد الى ٢٦. مليون نخلة، ثم حدث انخفاض فى الفترة ما بين ٢٠١٢ و٢٠١٤ الى ٢٢. مليون نخلة ولكن مع زيادة بسيطة فى ٢٠١٣ وصلت الى ٢٣. مليون نخلة ثم ارتفعت مرة اخرى الى ٢٥. مليون نخلة فى ٢٠١٥ و٢٠١٦ ثم قفزت الى ٤٠. مليون نخلة فى ٢٠١٧ ثم واصلت القفز الى ٧٠. مليون نخلة فى ٢٠١٨ .

نتائج الدراسة

وقد تم تحليل جدول واحد وسيتم استنتاج انتاجيه الفدان وانتاجيه النخله رياضيا مستخدمين الأرقام السابقة كالآتي، حيث تم اشتقاق جدول (٢) من جدول (١) من خلال حساب نسبتي إنتاجية الفدان وإنتاجية النخلة كالتالي:

ويتم احتساب كل سنة علي حدي كالأتي:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

*إنتاجية الفدان = الإنتاج بالألف طن / المساحة بالألف فدان .

*إنتاجية النخلة = الإنتاج بالألف طن / عدد النخيل المثمر بالمليون نخلة.

جدول ٢: إنتاجية الفدان وانتاجية النخلة(واحة سيوه ٢٠٠٤-٢٠١٨)

السنوات	واحه سيوه		معدلات البطالة
	انتاجية الفدان	انتاجية النخلة	
2004	6300	126	١٠,٣
2005	6300	121.2	١١,٢
2006	4750	96.92	١٠,٥
2007	4500	90	٨,٨
2008	4750	95	٨,٧
2009	4500	97.5	٩,٤
2010	4500	93.5	٩,٥
2011	4500	97.5	١٢,٥
2012	3500	88.5	١٢,٧
2013	3750	91.4	١٣,٢
2014	3731.5	91.35	١٣,٥
2015	3889	84	١٢,٨
2016	4144.1	92	١٢,٥
2017	7272.8	100	١١,٨
2018	15000	120	٩,٩

يتضح من الجدول السابق ان:

ان انتاجية الفدان وانتاجية النخلة في معدلات ثابتة في أول عامين ٢٠٠٤،٢٠٠٥ ثم بدأت الانتاجية في التناقص في كلتاهما حتى وصلت انتاجية الفدان في ٢٠٠٧ الى ٤٥٠٠ طن، وانتاجية النخلة ٩٠ ك، ومن الارقام يتضح انه هناك مشكلة في انتاجية الفدان نتيجة قلة رأس المال المستثمر في رعاية الارض وهناك ايضا مشكلة في انتاجية النخلة نتيجة افتقادها لرعاية واستخدام بذور غير جيدة أو سلالات غير منتجة نظرا لقلة رأس المال الموجهة لصناعة التمور في ذلك التوقيت، وفى ٢٠٠٨ حدثت زيادة طفيفة وطفرة حيث بلغ انتاج

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الفدان ٤٧٥٠ طن، وانتاجية النخلة ٩٥ ك، وحيث تبين انخفاض معدل البطالة إلي ٨,٧ في عام ٢٠٠٨ مما أدي إلي زيادة إنتاجية النخلة.

وحدث بعد ذلك ثبات نسبى في الانتاجية لكلا من الفدان والنخلة وبدأ حدوث انخفاض من ٢٠١١ الى ٢٠١٣، نتيجة تداعيات احداث يناير ٢٠١١ وما تبعتها من قلة رأس المال المستثمر في كافة القطاعات وليس فقط قطاع صناعة التمور، ومن ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨ حدثت طفرة هائلة في انتاجية الفدان وانتاجية النخلة نتيجة الدعم الواضح والجهود الحثيثة من قبل الدولة للنهوض بتلك الصناعة، بالإضافة الى توجه الجهات المانحة والمقرضة والممولة للمشروعات الصغيرة لدعم صناعة التمور بواحه سيوه اسفر عنه زيادة الانتاجية لزيادة الرعاية من حيث جودة الاسمدة المستخدمة وجودة المبيدات الحشرية والبذور والسلالات المستخدمة بالإضافة الى توفير عمالة تعمل على رعاية تلك المزارع مما اسهم ايضا في تقليل نسب البطالة في واحة سيوه. وبذلك انخفض معدل البطالة عما كان عليه في ٢٠٠٤ (١٠,٣) واستمر في التذبذب بين الصعود والهبوط حتى وصل الى اقل نسبة عام ٢٠١٣(٩,٩)

نظمت منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) بالتعاون مع وزارتى الصناعة والتجارة تنفيذ خطة عمل لتدريب عدد من الشباب على التعبئة والتغليف والتسويق والحصاد، ومن أهم اهداف الاستراتيجية خلال الخمس سنوات (٢٠١٧– ٢٠٢١) زيادة التصدير من ٣٨ الف طن الى١٢٠ الف طن سنويا، ورفع متوسط سعر التصدير من ١٠٠٠ دولار للطن الى ١٥٠٠ دولار وتوفير المزيد من فرص التشغيل للشباب حيث تعد صناعة التمور من الصناعات كثيفة العمالة، حيث تم اثبات الفرض الاول وهو وجود علاقة ايجابية بين زيادة المشروعات الصغيرة والبطالة.

كانت نتائج تلك الاسهامات والجهود ان حققت صادرات التمور ٣,٦ الف طن بقيمة ٣٣,٧ مليون دولار بمتوسط سعر ٩٢٥ دولار للطن عام ٢٠١٥ وارتفعت الى ٣٩,٥ الف طن بقيمة ٤٠ مليون دولار وبمتوسط سعر ١٠٠٠ دولار للطن عام ٢٠١٦ بنسبة زيادة ٨ %، كما تم زيادة الكميات المصدرة من التمور المصرية للاسواق (المغرب– الاردن– المانيا–

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

تايلاند– فيتنام– الارجنتين– اليابان)، حيث اثبتت الفرضية الثانية وجود علاقة ايجابية بين انتشار المشروعات الصغيرة ودخل المزارعين .

كما تبين تسويق التمور المصرية بعدد ١١ سوق جديد منها الولايات المتحدة الامريكية والصين وعدد من دول افريقيا واسيا لتصبح عدد الدول التى يتم التصدير لها ٥٢ دولة، وان كان بعض منها مازال بكميات بسيطة، وذلك نتيجة الجهود المبذولة من الحكومة متمثلة فى وزارة التجارة والصناعة التى اولت قطاع التمور اهتماما كبيرا بصفته احد اهم قطاعات التصنيع الزراعى الواعدة لتحقيق النمو الاقتصادى وزيادة الصادرات، كما انخفضت واردات مصنعات التمور من ١٣ الف طن بقيمة ١٢ مليون دولار الى ٤,٥ الف طن بقيمة ٥ مليون دولار.

التوصيات

١- العمل على تشجيع وتحديث عمليات تصنيع وتعبئة التمور، وتنشيط واستحداث برامج الدعاية والترويج المحلية والخارجية بالتمور، وتنشيط برنامج الارشاد الغذائى باستحداث أنماط جديدى لاستهلاك التمور مع العمل على ايجاد مجالات ضافية للاستفادة من مخلفات أشجار النخيل، عن طريق الاستفادة من فاقد التمور عن طريق الفرم وتقديمه كعلف لتسمين العجول

٢- اقامة المعارض والاسواق المتخصصة من فترة لاخرى فى مختلف محافظات الجمهورية للدعايا لانتاج التمور مما يساعد على جذب المستهلك المحلى والاجنبى

٣- إنشاء تعاونيات تسويقية للمنتجين والتجار تقوم بدورها فى توفير التمويل اللازم للمنتجين والعمل على تسويق محصولهم من التمر مما يؤدى الى خفض الهوامش التسويقية وزيادة سعر المستهلك وتحسين نوعية التمور والمحافظة عليها

٤- تطويرو تطهير شبكات الرى والصرف

٥- الاهتمام بدراسة الافات والحشرات والامراض التى تصيب النخيل والبحث فى افضل الطرق لعلاجها فنيا واقتصاديا، مع ضرورة تطبيق طرق المكافحة المتكاملة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

٦- إعداد قاعدة بيانات ومعلومات للاحصاءات الزراعية بصفة عامة، والتمور باصنافها بصفة خاصة، يديرها ويعمل عليها باحثون متخصصون بحيث تعتمد فى تقاريرها على البيانات الفعلية الصحيحة، كما تعتمد فى تقديراتها على المعاينة المبنية على اسس احصائية وليس على تقديرات شخصية جزافيه

المراجع

أحمد حلمى،١٩٩٤، "الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة"، رسالة ماجيستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

المؤتمر العلمي الثالث عشر لجامعة عين شمس، ادارة أزمة الدعم وفاعليات العدالة الاجتماعية، نوفمبر ٢٠٠٨، كلية التجارة، جامعة عين شمس

الوادى وسمحان (٢٠٠٦) دراسة المشروعات الصغيرة ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن الملتقى الدولى لمتطلبات تأهيل المنشأت الصغيرة والمتوسطة.

أيمن أحمد حسين عكرش واخرون (٢٠١٢) بحث منشور بعنوان فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعى بمحافظة الشرقية جامعة الزقازيق.

بطاش غانية وبن نعيمة سعيدة (٢٠١٤) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية جامعة قاصدى مرياح بورقلة، الجزائر.

ضياء حليم المورودى، ٢٠١٤، دار الفكر الجامعي،" دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة".

عمر احمد صبرى،٢٠١٥، " أثر الضرائب على المشروعات الصغيرة وانعكاساتها على التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات البيئية، جامعة عين شمس .

محافظة مطروح، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

مصطفى يوسف أبو زيد، بدون سنة نشر، المكتب العربى للمعارف، " المشروعات الصغيرة مفتاح التنمية.

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرة الاحصاءات الزراعية، اعداد ٢٠٠٥-٢٠١٩

منظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الفاو)، ٢٠١٦/١٠/٢٨، **http://www.fao.org/neareast/news/view/ar/c/450668** .

هانى سعيد عبد الرحمن الشتلة واخروون (٢٠١٦)اقتصاديات التمور بواحة سيوة بمحافظة مطروح معهد بحوث الاقتصاد الزراعى الإدارة الزراعية بأشمون.

وليد صلاح الدين فرج،٢٠١٢، "تعظيم دور الجهاز المصرفى فى دعم المشروعات الصغيرة "(دراسة مقارنة)،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين شمس .

يمن محمد حافظ الحماقى، اطار عام السياسات الداعمة لدور القطاع الخاص فى التنمية التشغيل فى الوطن العربى،المنتدى العربى حول الدور الجديد فى التنمية والتشغيل، الرباط٢٠٠٨،اصدار منظمة العمل .

ABEC,POLICY SUPPORT UNIT,SME MARKET ACCESS AND INTERNATIONALIZATION,2010.

CORMAN,JOELAND ROBERT N .LUSSIER,"SMALL BUSINESS MANGEMENT,"(CHICAGO: RICHARDD. IRWIN,1996).

GANESAN,CASES OF SUCCESSFUL MALAYSIAN SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES(SMES),(2010).

Nanda Gopal Roleof, Entrepreneurship and Small –Medium Business in The socio –Economic Development of Saudi Arabia,(2004).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

THE IMPACT OF SUPPORTING SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES RELATED TO THE DATES INDUSTRY IN SIWA OASIS AND IT'S EFFECTS ON IMPROVIN G UNEMPLOYMENT AND NATIONAL INCOME

Sanaa M. Abd Elghany
Economic Department, High institute for advanced studies

ABSTRACT

Small and medium enterprises are considered one of the most important means of increasing income and reducing unemployment. Therefore, the state has been interested in planting fruitful palms, which lead to increased productivity, sufficiency of the local market and the export of the surplus.

The importance of these projects (small and medium) is highlighted in increasing production capacity and contributing to the treatment of poverty and unemployment. Therefore, the state paid clear attention to these projects, and provided them with help and assistance through easy loans.

Date palm cultivation and date production are among the most important agricultural products in the desert because they are spread over an area that exceeds half of the agricultural area that can be exploited in the desert. In the past, palm trees and their orchards played an important and fundamental role in the existence of oases that highlight their superior importance for palm cultivation in all regions. Suitable for agriculture where ground water is available.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

The research aims to study support for small enterprises to improve unemployment and national income, the researcher used the theoretical inductive approach and mathematical analysis where she studied the relationships between cultivated areas and productivity and its relationship to unemployment and national income, after referring to the sources of the Ministry of Agriculture and Land Reclamation and the Mobilization and Statistics Authority during the period (2004-2018).

The results showed the following:

The stability of the productivity of the feddan and the palm in the first two years (2004-2018), then it began to decrease until (2007), and then there was a relative stability until (2014) due to the repercussions of the events of January (2011) and the subsequent lack of capital invested, and from (2015-2018) There has been a huge boom in the productivity of the feddan and the productivity of the palm tree - as a result of this, unemployment rates have decreased compared to (2004), reaching (10.3), and it continued to fluctuate until it reached its lowest rate in the year (2018), reaching (9.9).

Main recommendations:

Work to encourage and modernize the processes of processing and packing dates, and attention by studying how to get rid of pests, insects and diseases that afflict palms, and researching the best methods to treat it technically and economically, Development and purification of irrigation and drainage networks .

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826